المبحث الثالث

اثر الحرب على التركيب الاقتصادي

المراقب للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق في العقود الثلاث المنصرمة لا يخرج بانطباع يدعوه إلى التفاؤل، فمظاهر الحرب لا تزال ماثلة للعيون، بل إن الحرب ذاتها لا تزال قائمة وهي واقعة كل يوم، موقعة خسائر بشرية ومادية واقتصادية واجتماعية بالمجتمع، ولا زالت أثار الحصار الاقتصادي تسكن كل بيت من بيوت العراقيين. وطن اقتصاده منهك ومرافقه مدمرة وبنيته التحتية تحتاج إلى مليارات الدولارات لإعادة بنائها وتثقل كاهله ديون باهظة فقد مر العراق بحروب طاحنة كلفته خسائر اقتصادية بقيمة 830مليار من الدولارات منها 450مليار خسائر الحرب العراقية الإيرانية و230مليار خسائر الغزو العراقي للكويت و150مليار بسبب الحصار التجاري والمالي الشامل الذي فرض على العراق خلال الـ13عام المنصرمة، ثم جاءت الطامة الكبرى بالاحتلال المدنس الغادر الذي لا يرى إلا مصلحته واقتصاده هو لا اقتصاد الغير.ونلخص الواقع الاقتصادي لسكان العراق من خلال المحاور التالية.

1. المستوى المعيشي والدخل

إن انخفاض الوضع الاقتصادي يظهر تأثيراً في كافة الجوانب الحياتية كافة اذ قاد مؤشر الحياة نحو الانخفاض أو الهبوط بصورة عامة ومؤشر التنمية بصورة خاصة، وهذا بدوره انعكس على المستوى الاقتصادي للأسرة العراقية، أي مستواها المعاشي والذي يعد الركيزة الأساسية لاستمرار الحياة والتصدي للمخاطر، هذه الظروف حرمت الأسرة العراقية من تحقيق الكثير من مشاريعها، ولعدم استطاعة أجهزة الدولة مساندتها بالقدر الكافي فان قسوة الوضع وانهياره قاد المجتمع في اغلبه إلى مستوى الفقر، وبالتالي شلت قدرة الأسرة على ممارسة واجباتها تجاه أفرادها بشكل يحقق لهم العيش بعيداً عن تهديدات المخاطر الحياتية، والتي يكمن في أخر مشوارها شبح الموت.بانت ظواهر الأثر المعيشي وتدهوره واضحاً على الجانب التغذوي، والذي بدوره اثر سلباً في الجانب الصحي وبقية الجوانب الحياتية الأخرى ففي المستوى المعاشي كان أثره واضحاً في حياة الأسرة العراقية فكان المواطن العراقي قبل الحصار وعلى سبيل المثال عام (1988) ينفق نصف راتبه الشهري لشراء الغذاء ويخصص نسبة لشراء الملابس والأثاث والمفروشات والسلع المنزلية، في حين صار اتجاه الأسرة العراقية مقتصراً على استهلاك المواد الغذائية وأساسيات

الحياة والدواء فلم تعد الأسرة تنفق لشراء الملابس والأثاث لارتفاع أسعارها بشكل عال، ولم يعد يكفي الموظف العراقي ما يتقاضاه من راتب شهري لسد حاجاته وإنما اخذ يستخدم مدخراته السابقة لسد النقص في حاجاته الغذائية[1]،لذا انقلبت كل الموازين بسبب الحصار، وخاصة الوضع الاقتصادي والمعاشي بخطوات سريعة وبمعدل تضخم مفرط جداً تمثل في انخفاض هائل في قيمة العملة المحلية (الدينار العراقي) مقابل العملات الأجنبية، وخاصة الدولار الأمريكي[2]،وكان ذلك مؤشراً على انخفاض نوعية الغذاء الذي يستطيع الفرد الحصول عليه، وكذلك نوعية السكن ونمطه، وفرص التعليم وقد كشفت الدراسات عن الارتباط الوثيق بين معدلات الوفيات ومتوسط الدخل الشهري للفرد فكلما انخفض الدخل الشهري ارتفعت معدلات الوفيات.

وفي تقرير لجنة الصليب الأحمر عام 2000 أشارت إلى أن تدهور الوضع الاقتصادي والصحي للعراقيين اثر سلباً على إدامة المستشفيات والمراكز الصحية في العراق والمعاناة في مشكلة خزن الأدوية، بسبب الانقطاعات الطويلة للتيار الكهربائي مما يؤدي إلى تلف الأدوية وفسادها من جانب آخر أن الأطفال يعانون من مجموعة من الأمراض والتأثيرات النفسية المتمثلة بالاضطرابات وإشكالات النوم والتركيز مما سيكون له أثار على الأنماط السلوكية للأطفال في المستقبل[3]

يكشف ذلك أهمية المستوى الاقتصادي للأسرة وخاصة ألمعاشي وتعزز ذلك إحدى الدراسات العراقية، والتي توصلت إلى أهمية الدخل الشهري في تأثيره على الصحة والمرض مما له إسهام في تقدم حياة الأسرة، اذ يمكنها من علاج مختلف مشاكل الحياة وخاصة الصحية ويلاحظ أن (نصفاً) من الوفيات وخاصة وفيات الأطفال الرضع تقريباً تحصل عند عوائل ذات دخول منخفضة جداً، والتي كان يمكن عدها متوسطة في عام 1983 [4].

(1) فاخته شاكر رشيد، الحقوق الاقتصادية للأسرة العراقية في ظل الحصار، بحث مقدم إلى الاتحاد النسائي العربي العام، ندوة العائلة العربية في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، بغداد، ايار 1994، ص 12.

(2) رواء زكي الطويل، الأبعاد الصحية للحصار على العراق، مجلة ام المعارك، العدد 22،بغداد، 2000 ص 90.

(3) شبكة اعلام العراق، المنظمات والطفولة، 2002 ، ص5.

(4) محمد طه الغنام، تحليل أنماط واتجاهات وفيات الأطفال الحديثي والولادات الميتة في العراق، رسالة ماجستير في علم الإحصاء (غير منشورة) جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 1983، ص 113.

وهكذا يتضح إن الحصار المستمر على العراق كان سلاحاً تدميرياً استهدف الإنسان العراقي وبلا تمييز، ولم يكتف بتحطيم التنمية العراقية بجانب معين من الجوانب (المعيشية والغذائية والصحية) فحسب، وإنما امتد إلى كل نواحي الحياة المختلفة وكانت الحياة الاجتماعية مصب كل الدمار الذي أدت إليه الحرب وان كل المجالات الحيوية في الحياة الأسرية تغيرت خصوصاً أحوالها الاجتماعية فزاد التفاوت الطبقي و تغيرت المستويات الطبقية لكثير من الأسر، وحدث تسلق طفيلي طبقي، كما حدث في المقابل تردي طبقي حيث تغيرت ظروف وأحوال الكثير من الأسر ونقلتها من طبقة إلى طبقة أخرى سواء من العليا إلى الدنيا أو بالعكس فيما يشبه القفزة السريعة [1]. كما وزادت نسبة حالات التفكك الأسري (الطلاق)، بسبب الظروف المعيشية الصعبة (سواء في المدينة ام في الريف) أي بسبب الفقر الذي يجعل الزوج في موضع اتهام بالتقصير لعدم استطاعته تحصيل مقومات العيش لعائلته فيؤدي إلى تحطيم معنوياته فيجد نفسه في مشاحنات وصراعات مستمرة مع زوجته وأولاده، ويسبب هذا جواً من التوتر داخل الأسرة ينتهي بوقوع الطلاق[2].

وتشير إحدى الدراسات إلى أهم الأسباب التي تجعل معدل وفيات الأطفال وخاصة الأطفال الرضع عالية في الطبقة الدنيا الفقيرة وهي ضعف أساليب التنشئة الاجتماعية التي تعتمدها الأسر الفقيرة، كشفت نتائج الدراسة الميدانية، أن هناك علاقة بين انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة، ونسب وفيات الأطفال، فكلما انخفض المستوى الاقتصادي للأسرة شكل سبباً لحدوث وفاة فيها وتحققت الفرضية التي مضمونها هناك علاقة بين ارتفاع نسب وفيات الأطفال وانخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة[3].

2. الإنتاج

استهدفت المراكز الإنتاجية للاقتصاد العراقي وخصوصا في حرب الخليج الأولى وبشكل كبير، ومن ثم الحصار الاقتصادي الذي يعد آفة العصر بالنسبة لسكان العراق، فالإنتاجية الأرض، والإنتاج الزراعي والصناعي كانت هذه الأنشطة هدفا رئيسيا للحرب، كما ساهم الحصار الاقتصادي بتضخيم الآثار السلبية على هذا القطاع الحيوي وعلى النحو التالي:-

(1) فنار سالم عطوان، تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية في وفيات الأطفال الرضع، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، 2002،ص 78.
(2) إيمان عبد الوهاب موسى، الآثار الاجتماعية للطلاق، مصدر سابق، ص 54.
(3) فراس عباس فاضل البياتي، وفيات الأطفال، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، الموصل، العراق، 2004، ص126

1. انخفاض إنتاجية التربة في اغلب مناطق العراق بعد الحرب، وبدرجة ملحوظة ان لم نقل تدميرها، فكانت التربة فقدت قوامها الأصلي بسبب العديد من العوامل ولمؤثرات منها تلوث التربة بسبب تسرب المواد الكيمياوية والنفطية مما اثر على نشاط الأحياء المجهرية واللازم لخصوبتها وتغدق الأراضي الزراعية وتملحها بسبب تعطل المضخات اللازمة لسحب مياه البزل، وجاء ذلك كنتيجة غير مباشرة لتأثيراتها وكانت تلك المساحات قد قدرت بأكثر من مليوني ونصف هكتار [1].
2. شحه الأسمدة الكيماوية والبذور المحسنة والآليات اللازمة لخدمة الأرض وتطوير إنتاجيتها وكانت معامل الأسمدة العراقية متوقفة عن العمل لتضررها الشديد نتيجة القصف الجوي الصاروخي الشرس وتشير الإحصائيات الزراعية بان تناقصا خطيرا في إنتاج المحاصيل كان قد لوحظ عام 1991، مقارنة بالأعوام التي سبقت فرض الحصار[2].
3. انتشار الآفات الزراعية من حشرات وأعشاب ضارة وقوارض وفطريات وما إلى ذلك وتعثر عمليات المكافحة الكيمياوية بسبب شمول المبيدات بقرارات الحظر الاقتصادي أيضا، ناهيك عن ارتفاع أسعار المبيدات وكثرة الأنواع المغشوشة منها في الأسواق التجارية، مما أدى إلى استفحال أمر الآفات الزراعية.

من الواضح أن كل ما تردد عن خطط إعادة تأهيل الاقتصاد العراقي لتجاوز سنوات الدمار والتدهور والعودة بذلك البلد إلى الوضع اللائق به قد ذهبت أدراج الرياح في ظل حالة غير مسبوقة من التردي الأمني باتت تجهض أي فرص لخروج العراق من مأزقه الراهن.وتؤكد الأرقام المتاحة حجم المحنة التي يعيشها العراق نتيجة التدهور الذي أصاب كافة قطاعاته الاقتصادية الحيوية علي مدي السنوات الأخيرة بما في ذلك أهم قطاعاته الأولي، صناعة النفط والتي خسرت عائدات كانت مفترض تحقيقها قدرت بنحو 24 مليار دولار.وقد أدي الحصار الاقتصادي المفروض على العراق من الأمم المتحدة عام 1990 إلى تدهور الناتج المحلي الإجمالي ولم يؤدي احتلال العراق إلى الخروج من هذا المأزق، حيث أكدت وزارة التجارة العراقية في مذكرة رسمية يناقشها وزراء التجارة والاقتصاد العرب خلال اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الـ 80 على أن الناتج المحلي الإجمالي للعراق انخفض من 53.9 مليار دولار عام 1980 إلى 41 مليار دولار عام 2006

(1) مثنى عبد الرزاق العمر، واقع الغذاء والتغذية، مجلة ام المعارك، العدد22، 2000، ص140.
(2) جمهورية العراق، وزارة الزراعة، الإحصاءات السنوي، 1992،ص34

نتيجة تدمير البنية الأساسية للاقتصاد العراقي.وبالطبع كان من الطبيعي أن تنعكس أثار ذلك التدهور الذي لحق باقتصاد العراق على حياة المواطن حيث هبط متوسط دخله السنوي من 4219 دولارا عام 1979 إلى 1456 دولارا عام 2006 في الوقت الذي تجاوزت في نسبة البطالة بين أفراد الشعب العراقي 60%.ووصلت معدلات التضخم إلى 63% عام 2006، فيما انخفضت مستويات إنتاج النفط لتصل إلى مليوني برميل يوميا.وأشارت الوزارة في مذكرتها التي أوردتها وكالة الأنباء الكويتية "كونا" إلى أن نسبة من يحصلون على مياه شرب آمنة انخفضت من 83% إلى 81 % خلال نفس الفترة كما ارتفع حجم البطالة إلى60 % من قوة العمل التي تبلغ 7 ملايين نسمة.وأوضحت المذكرة أنه بعد مرور أربع سنوات على الاحتلال فان مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 7.1% و1.5% على التوالي عام 2006 وهى نسبة منخفضة جدا بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي أكثر من 63%.

وأكدت المذكرة أن هذه المؤشرات المتدنية تعكس مدى تدهور الأوضاع الاقتصادية في العراق ولذلك فان النهوض بالاقتصاد العراقي وتحسين الأوضاع البشرية المتردية يتطلبان تضافر جميع الجهود من أجل خروج العراق من هذا المأزق، حيث طالبت من الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة المشاركة بفاعلية في إعادة أعمار العراق وإعادة تأهيل اقتصاده.هذا ويصل الاحتياطي النفطي المؤكد للعراق إلى أكثر من 115 مليار برميل ليحتل المركز الثالث بعد إيران والسعودية على مستوى العالم، ويمكن القول إن الشعب العراقي البالغ تعداده نحو 27 مليون نسمة والذي كان بمقدوره أن يصبح واحداً من أغنى الشعوب في العالم يعيش اليوم ضمن أدنى درجات الفقر، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل من المسجلين في سجلات الوزارة في بغداد وحدها أكثر من مليون عاطل.ويقدر العراق أن نحو 100 مليار دولار يتعين إنفاقها لإعادة البنية التحتية المدمرة بعد عقوبات استمرت منذ 1990 وأعمال عنف مستمرة منذ أربع سنوات بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة علي البلاد.وكان تقرير لوزارة النفط العراقية أشار إلى أن عملية إعادة الأعمار في العراق لا تزال تراوح مكانها في ظل غياب ضخ الأموال اللازمة من جانب وامتناع الشركات التي فازت بعقود عن تنفيذ تلك العقود بسبب الأوضاع الأمنية[1].

3. البطالة

(1) عاطف قبرصي، وعلى قادري، إعادة بناء العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص283

إن المشكلات الاقتصادية التي واجهت العراق بدءا من الحرب الإيرانية ومرورا بحرب الخليج وحتى الاحتلال الأمريكي وما صاحب ذلك من إيقاف للمشروعات الاقتصادية والتضخم الكبير وانهيار السوق، كل هذا زاد وبنسبة كبيرة حجم البطالة ولم تعد المؤسسة الاقتصادية بكل أقسامها قادرة على استيعاب العرض في العمالة ثم جاءت الضربة القاصمة عندما حلت قوات الاحتلال الجيش العراقي والأجهزة الأمنية وعدد من المؤسسات الحكومية وسرحت منتسبيها فدفعت بذلك إلى السوق أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة التي كان عليها البحث عن وسيلة للعيش لسد حاجاتها وحاجات أسرها المعيشية إذ ارتفعت البطالة في العراق تشكل نسبة 60% من الأيدي العاملة القادرة على أداء المهمات العملية والوظيفية والفكرية [1].

أبعاد البطالة

- **البعد السياسي للبطالة:** إن انتشار البطالة بين الشباب يؤدى إلى عزلهم عن بقية أفراد المجتمع وفقدان الثقة من جانبهم في النظم والمؤسسات الحاكمة مما يؤدى إلى خلخلة في الأوضاع السياسية والأمان الاجتماعي في أي مجتمع.
- **البعد الاقتصادي للبطالة:** يؤدي ارتفاع نسب البطالة بين الشباب إلى حدوث كساد وركود اقتصادي على المستوى المحلى والوطني في أي بلد، وقد تمتد آثاره أحيانا إلى خارج حدود الدولة، وذلك لأن أسواق العمل تتأثر بعضها ببعض داخل الدولة وبين الدول المختلفة، كما أن البطالة تتسبب في فقدان الكثير من المخرجات والدخل الذي لا يمكن تعويضه، كما أنها تؤثر تأثيرا مباشرا في حرمان الدولة والاقتصاد من المساهمات القيمة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة من جانب أكبر قوة منتجة في أي مجتمع وهم الشباب.
- **البعد الاجتماعي للبطالة:** تؤثر البطالة بين الشباب بشكل كبير على نموهم وتطورهم خاصة بالنسبة لفرصهم في الاستقرار والزواج وتأسيس أسرة مستقلة وإنجاب الأطفال وبصفة عامة المشاركة في الحياة الاجتماعية، كما أنها تؤدى إلى الحرمان من إشباع الحاجات الاقتصادية بسبب الدخل غير المستقر مما يحرمهم من التمتع بحياة كريمة وتجنب الشدائد، كما أنها تتسبب في الحرمان الاجتماعي لهؤلاء العاملين، حيث أنهم لا يشاركون في

(1) موفق ويسي محمود وفراس عباس فاضل، باعة الأرصفة، مجلة دراسات موصلية، جامعة الموصل، مركز دراسات موصلية، العدد(9)، 2005، ص9.

الأنشطة التي يمارسها بقية أفراد المجتمع والتفاعل الاجتماعي المرتبط بالتواجد في مكان العمل، والذي يتأثر مباشرة بالاستبعاد عن العمل، ويؤدي هذا الحرمان إلي حالة من التفكك **أو** التحلل الاجتماعي. تؤدي البطالة وآثارها إلي انتشار ظواهر اجتماعية ونفسية قد تتحول إلي أمراض تؤثر علي الأفراد والمجتمع مثل انتشار اليأس والضغوط والانطواء ، وهي أمراض تؤثر علي المدى الطويل علي صحة البنيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأي دولة، بل قد تتولد منها مشاكل يمكن أن تتعدى حدود الدولة الواحدة وأخيرا فإن البطالة تسهم في فقدان وتدهور الإمكانيات الخاصة بمستوى المهارات التي يتعلمها الشباب سواء في برامج التعليم أو التدريب أو أثناء العمل، بالإضافة إلي فقدانهم الثقة في قدراتهم أو إمكانياتهم في الحصول علي عمل، والذي قد يؤدي إلي ظواهر وخيمة مثل انتشار الجريمة والوقوع في براثن الإدمان وغيرها من المسائل الاجتماعية الأخرى[1].

(1) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع (البطالة أسبابها وطريقة مكافحتها)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص 494.

الخاتمة

لم يكن اثار الحروب مقتصرة على فئة سكانية دون سواها، أو على جانب واحد من جوانب حياة السكان وانما كان اثر الحروب شاملا، فالتغيرات الديموغرافية التي حصلت في المجتمع العراقي خير دليل على البعد الديموغرافي للحروب على سكان العراق، منذ الحرب الأولى 1980 الحرب العراقية الإيرانية مرورا بحرب الخليج 19990، والحرب الاقتصادية 1991، وأخيرا الاحتلال، هذه الظروف أثرت سلبا على التركيب السكاني لسكان العراق من جوانب عديدة تمثلت في الأثر في التركيب النوعي، والتركيب العمري، فضلا عن الاثر الواضح في التركيب الاقتصادي، ومن ثم التأثير الأكبر على أمد الحياة لسكان العاق.

المصادر

1. إيمان حمادي رجب، الآثار الاجتماعية لانهيار المؤسسة السياسية في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة) في علم الاجتماع، جامعة الموصل، كلية الآداب، الموصل، 2005.
2. إيمان عبد الوهاب موسى، الآثار الاجتماعية للطلاق، رسالة ماجستير (غير منشورة) في علم الاجتماع، جامعة الموصل، كلية الآداب، الموصل، 1998.

3. جمهورية العراق، وزارة الزراعة، الإحصاءات السنوي، 1992.

4. حسن لطيف كاظم، الفقر وشبكات الأمان الاجتماعي في الدول العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، السنة 14، العدد 38، 2007.

5. رواء زكي الطويل، الأبعاد الصحية للحصار على العراق، مجلة ام المعارك، العدد 22،بغداد، 2000

6. شبكة إعلام العراق، المنظمات والطفولة، 2002.

7. عاطف قبرصي، وعلى قادري، إعادة بناء العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

8. عبد الحميد لطفي و حسن الساعاتي، دراسات في علم السكان، دار المعارف بمصر، 1977.

9. عبد الله حمادة الطرزي، الجغرافية البشرية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

10. فاخته شاكر رشيد، الحقوق الاقتصادية للأسرة العراقية في ظل الحصار، بحث مقدم إلى الاتحاد النسائي العربي العام، ندوة العائلة العربية في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، بغداد، ايار 1994.

11. فراس عباس فاضل البياتي، أطفال العراق ماض مرعب ومستقبل مجهول، مجلة المستقبل العربي، العدد 362، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2009.

12. فراس عباس فاضل البياتي، وفيات الأطفال، رسالة ماجستير (غير منشورة) في علم الاجتماع، جامعة الموصل، كلية الآداب، الموصل، العراق، 2003.

13. فنار سالم عطوان، تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية في وفيات الأطفال الرضع، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، 2002.

14. مثنى عبد الرزاق العمر، واقع الغذاء والتغذية، مجلة أم المعارك، العدد22، 2000.

15. محمد طه الغنام، تحليل أنماط واتجاهات وفيات الأطفال الحديثي والولادات الميتة في العراق، رسالة ماجستير في علم الإحصاء (غير منشورة) جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 1983، ص 113.

16. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع (البطالة أسبابها وطريقة مكافحتها)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.

17. موفق ويسي محمود وفراس عباس فاضل، باعة الأرصفة، مجلة دراسات موصلية، جامعة الموصل، مركز دراسات موصلية، العدد(9)، 2005.

الفصل الثالث

الحرب و النمو السكاني

المبحث الأول / الحرب وترحيل السكان

المبحث الثاني/الحرب وأبعاده على الإنجاب.